مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 02 ص.ص: 237-268

مساهمة شركات التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني – دراسة حالة الاقتصاد الجزائري– خلال الفترة 2014–2019

The contribution of insurance companies to the development of the national economy - A case study of the Algerian economy- during the period 2014-2019

طالب دليلة[1] *، جامعة تلمسان، (الجزائر)، dalila.taleb@univ-tlemcen.dz

حليمي وهيبة[2]، جامعة تلمسان، (الجزائر)، wahiba.halimi@univ-tlemcen.dz

تاريخ إرسال المقال: 16–08–2021 تاريخ قبول المقال: 22–11–2022

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة قدرة مساهمة شركات التأمين الجزائرية في تنمية الاقتصاد الوطني، وذلك بتحليل دور شركات التأمين في تنمية الاقتصاد الجزائري للفترة 2014–2019 بالاعتماد على النشاط التقني للقطاع ومعدل الاختراق، توصلت الدراسة إلى ضعف مدى مساهمة شركات التأمين الجزائرية في تنمية الاقتصاد الوطني وذلك بضعف معدل الاختراق الذي لم يصل نسبة الـ 01% طيلة فترة الدراسة، وإن الوعي التأميني لدى المواطن الجزائري شبه منعدم، واقترحت الدراسة بضرورة الاهتمام بالقطاع من الجانب التنظيمي وتعزيز الرقابة عليه، وتطوير جودة خدمة شركات التأمين وتحسين الثقافة التأمينية لدى المواطن الجزائري.

الكلمات المفتاحية: شركات التامين، التنمية الاقتصادية، معدل الاختراق، الاقتصاد الجزائري

Abstract:

This study aims to know the potential contribution of Algerian insurance companies to the development of the national economy, by analyzing the role of insurance companies in the Algerian economy during the period 2014-2019 according to the technical activity of the sector and penetration rate.

The study found the low contribution of Algerian insurance companies to the development of the national economy, due to the low penetration rate, which did not reach 01% throughout the study period, and the awareness of Algerian citizens to insurance is almost non-existent.

* طالب دليلة.

The study suggested the need to pay attention to the sector from the regulatory point of view, to strengthen the control over it, to develop the quality of service of insurance companies and to improve the culture of the citizen's insurance Algerian.
Key words : Insurance companies, economic development, penetration rate , Algerian economy.

مقدمة:

تطور التأمين وانتشر في السنوات الأخيرة بشكل كبير حتى أصبح من الصناعات الأكثر قوة، ومن أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي لأي دولة، فالشركات والهيئات المختلفة تجد في التامين الدرع الواقي والوسيلة الفعالة لحماية ممتلكاتها ورؤوس أموالها ضد المخاطر المتوقعة وضمان استمرارها، ويتمثل النشاط التأميني بتلقي طلبات التامين من لعملاء أو شركات التامين الأخرى، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

ولقد أدركت الدول التي انتشر فيها الوعي التأميني مكانة هذا النشاط وأهميته في التطور الاقتصادي، نتيجة لتوظيف رؤوس الأموال واعادة تكوينها، وفي هذا دفعا لعجلة التنمية الاقتصادية، والأهم من ذلك كله انه يعمل على تعبئة المدخرات في سبيل تمويل الاستثمارات المنتجة و نظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها الخدمة التأمينية، إذا لا تقتصر على تحقيق الربح للشركات أو تغطية المخاطر للعملاء بل تعود منافعها على المجتمع ككل على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، لذلك فهي تلقى اهتماما متزايدا من قبل حكومات مختلف الدول.

واتجهت الجزائر كغيرها من دول العالم، قصد مواكبة الاقتصاد العالمي إلى القيام بعدة تطورات اقتصادية مست عدة جوانب، ومن بينها التطورات التي سمحت بإعادة التامين وذلك بإصدار المرسوم95 – 07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 ،والذي شكل نقطة تحول في مسار نظام التأمين الجزائري، حيث سمح بدخول شركات تأمين جديدة للسوق ذات رؤوس أموال وطنية وأجنبية، ما أعطى آفاق جديدة لعملية التأمينية وتحسين الخدمات المقدمة من طرف هذه الشركات للزبون الجزائري وخلق خدمات تأمينية جديدة.

تكمن **أهمية** الدراسة في أن قطاع التأمين من القطاعات التي لا تقل أهميتها عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومحاولة الدولة عدم الاعتماد على قطاع المحروقات فقط خاصة مع انهيار أسعاره في السنوات الأخيرة والتي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الوطني، الدفع بشركات التأمين إلى الأمام بتعزيز مكتسباتها بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي يشهدها العالم في الوقت الحالي.

وبالرغم من أهمية التأمين ودوره الكبير في خدمة الاقتصاد وأثره الإيجابي في الاقتصاد الوطني، فإن الاهتمام به في الجزائر لم يرق بعد إلى المكانة اللائقة به، ولعل هذا ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية : إلى **أي مدى تساهم شركات التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني ؟**

ومن بين الدراسات السابقة التي ألمت بموضوع البحث في مجال التأمين وعلاقته بالتنمية الاقتصادية،

1- دراسة مصعب بالي (2018) من خلال معرفة كيف يمكن أن يساهم قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني؟ وتهدف هذه الدراسة إلى دعم نظرية التأثير الإيجابي للتأمين على الاقتصاد الحديث، من خلال قياس أداء قطاع التأمين وتحديد مكانته في دعم نمو الاقتصاد الوطني للفترة 1980-2016 ومن بين النتائج التي توصل إليها، من خلال دراسة المداخل الأربعة لقياس مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الجزائري، لاحظ الباحث ضعف أرقام القطاع على مستوى جميع هذه المداخل، بداية بحجم أقساط القطاع ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (معدل الإختراق)، الذي عرف تذبذباً خلال فترة الدراسة.

2- دراسة كافية بن أحمد (2014) وذلك من خلال تحليل العلاقة بين التأمين والنمو الاقتصادي، و من بين النتائج التي توصلت اليها أن تطور قطاع التأمين في الجزائر ضعيف، وعدم قدرته على الاستجابة لحاجيات الاقتصاد الوطني.

3- دراسة رافد محمد وطرفة شريقي (2018) بعنوان دور قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي في سوريا و من أهم النتائج التي توصل إليها ضعف الدور الذي يقوم به قطاع التأمين السوري في الاقتصاد الوطني، بحيث يعتبر قطاع التأمين رافعة من روافع الكفاءة الاقتصادية للقطاع الصناعي، بحيث تلجأ شركات التأمين على مستوى العالم إلى استثمار أموالها في عدة قطاعات ومنها المجال الصناعي وذلك من خلال رأسمالها أو احتياطاتها الفنية.

وتحتوي هذه الدراسة على3 مباحث فقد خصص المبحث الأول لإعطاء مفاهيم أساسية حول قطاع التأمين وعقد التأمين، بينما يتناول المبحث الثاني مفاهيم حول شركات التأمين و علاقتها بالمؤشرات الاقتصادية، ويسلّط المبحث الثالث الضوء على دور شركات التأمين في تنمية الاقتصاد الجزائري مع الصعوبات التي تواجه هذا القطاع.

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول قطاع التأمين

يعتبر التأمين في مفهومه البسيط إعطاء الأمان من أجل مواجهة الخطر المحتمل وقوعه في المستقبل، و ذلك حتى يعطي الثقة اللازمة للمستثمر من أجل اختراق عالمها المجهول ، وهي بيئة الاستثمار، فيعد هذا الأخير أي التأمين العنصر الداحض إلى كل العراقيل الاجتماعية و الاقتصادية و حتى الأمنية منها في بعض الأحيان، وذلك من خلال ميزته الخاصة في دعم الإنسان المستثمر في حالة وقوع الضرر .ولذلك سيسارع الإنسان منذ الأزل إلى ابتكار هذه التقنية التي توفر له الظروف المناسبة للإنتاج و العمل ، فيا ترى فيما يتجلى هذا التأمين و عقد التأمين تعريفا و متى نشأ و ما هي الأنواع التي يتميز بها التأمين ، و الأقسام التي ينتمي إليها.

المطلب الأول: نشأة و مفهوم التأمين:

يمكن القول في البداية أن التأمين نشأ لحماية الأفراد والمؤسسات من المخاطر والأضرار، حيث يعتبر وسيلة لتقليل من هذه الأخطار وتعويضها، رغم أن هذه الخدمة ليست مجانية إلا أنها تعتبر عاملاً مشجعاً على العمل والإستثمار، من خلال هذا سوف نتطرق إلى نشأة التأمين تعريفه و انواعه.

أولا: نشأة التأمين

نتاجا للسياسة التجارية المنتهجة إبان القرن 14 التي كان يقوم عليها الفكر الاقتصادي آنذاك و خاصة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط ، اهتدى الرجل الاقتصادي إلى ما يعرف بالقرص البحري من أجل ضمان سلعته فكان يقترض صاحب السفينة أو التاجر مالاً مسبقا من مالك رؤوس الموال و تعهدوا له بإرجاعها له في حالة زائد فوائد إذا ألحقت السفينة بسلام ، أما إذا أهلكت هذه الأخيرة فيحتفظ بمبلغ القرض ، و من هذا نلاحظ و كأنه مؤسسة التأمين هو مالك المال و المؤمن هو التاجر ، فإذا أهلكت السلعة دفع رب المال التعويض و هو القرض ، أما إذا وصلت بسلام يدفع التاجر قسط التأمين و هي الفائدة .أما فيما يخص تقنيين التأمين فكان من طرف المشرع الفرنسي في القرن17 ويرجع ذلك إلى السياسة التشجيعية للصناعة المنتهجة من طرف الدولة الفرنسية آنذاك ، والتي يتطلب بالضرورة تأمين الأخطار التجارية الناتجة عن تصدير السلع المنتجة على البحار و المحيطات ، و حذا حذوها كل من انجلترا و إيطاليا و هولندا و إسبانيا ، كما أنشأت أول شركة للتأمين في إنجلترا سنة 1720 في مجال التأمين البحري بعدما انتشرت عدة شركات في الدول الأوروبية.

كما ظهر التأمين البري إثر الحادثة التي وقعت في لندن بحرق 13000 منزل و حوالي 100 كنيسة، وتطور نشاط التأمين بعد ذلك خصوصا مع بداية الثورة الصناعية و انتشار الآلات في القرن 19 ، فظهر التأمين على المسؤولية و التأمين على حوادث المرور، و التأمين على الحياة .و اكتملت الصور المختلفة للتأمين للقرن 20 مع ظهور التكنولوجيا المختلفة ، فكان التأمين على النقل البري و الجوي و محاضر الحرب، و التأمين على الزواج و الأولاد [1] .

1- تعريف التأمين

تعددت الآراء حول مفهوم التأمين من هنا سنحاول إعطاء مفهوم محدد لتأمين كما يلي:

أ- التعريف اللغوي للتأمين

التأمين في اللغة العربية مشتق من الأمن وهو الطمأنينة للنفس وزوال الخوف أي السكينة، وله العديد من المعاني وأبرزها إعطاء الأمن[2].

وفي ذلك يقول الله تعالى {وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ}[3] وكذلك {وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا}[4]

ب- التعريف الاقتصادي للتأمين

تعددت التعاريف من الناحية الإقتصادية إذ يقول "فريدمان وسافاج" أن الفرد يتحمل خسارة مالية صغيرة مؤكدة، بدلا من أن يبقى متحملا خليطاً من احتمال ضعيف وقوع خسارة مالية كبيرة[5].

التأمين في الاقتصاد هو عبارة عن نظام تقوم به هيئة مختصة لتقليل من الضرر الذي يواجه الأفراد والمؤسسات، وذلك عن طريق تجميع عدد كافي من الوحدات التي تتعرض لنفس الخطر (سيارة، منزل، شركة..)، وذلك لجعل الخسائر التي يتعرض لها الفرد أو المؤسسة قابلة للتوقع بصفة جماعية ثم يمكن لكل وحدة الاشتراك بجزء من ذلك الخطر[6].

ث- التعريف القانوني

يعرف المشرع الجزائري في المادة 619 من القانون المدني الجزائري: "التأمين هو عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي للمؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه أن يؤدي مبلغاً من المال، في حالة وقوع وتحقق الخطر المبين في العقد"[7].

ثانيا: أنواع التأمين

يمكن تقسيم أنواع التأمين حسب المخاطروفقاً لما يلي:

1- حسب المخاطر المؤمن ضدها

أ. تأمين الأشخاص:

يشمل تأمين حياة الأفراد وصحتهم، من صوره: التأمين ضد المرض، التأمين ضد الشيخوخة، التأمين ضد البطالة، التأمين على الحياة[8].

ب. تأمين الممتلكات:

يخص التأمينات التي تصيب الممتلكات، ومن أنواعه: التأمين البحري، التأمين ضد الكوارث الطبيعية، التأمين ضد السرقة[9].

ت. تأمينات المسؤولية المدنية:

وهو التأمين ضد إصابات العمل، أو التأمين ضد الأمراض المهنية، ويشمل كذلك حوادث السيارات، أي الأخطار التي تصيب فرد معين ويكون المسؤول عنها شخص آخر وهنا تلتزم شركة التأمين بدفع قيمة التعويض للشخص الذي أصيب بالخطر[10].

2- حسب إمكانية تحديد الخسائر والتعويض اللازم للتأمين

أ. التأمين النقدي:

في هذا النوع من التأمين يكون من الصعب تقدير الخسائر المالية الممكن تحقيقها نتيجة وقوع الخطر ومثال ذلك التأمين على الحياة، حيث أنه من الصعب تحديد مقابل الوفاة فهذه مسألة نسبية، وشركة التأمين تلتزم بدفع مبلغ التعويض، وهنا نجد أن التعويض لا يرتبط أساساً بالخسارة ولا بحجمها[11].

ب. تأمينات الخسائر:

في هذا النوع من التأمين يمكن تحديد مبلغ التعويض، ولا يوجد أي صعوبة في تحديد الخسارة المحققة فهي تخضع لمتغيرات قابلة للقياس الكمي[12].

3- حسب وجهة نظر عقد التأمين

وينقسم إلى نوعين[13]:

أ. **التأمين الإختياري:**

هو ذلك النوع من التأمين الذي يكون فيه الفرد أو المؤسسة في مطلق الحرية في قبول أو رفض العملية التأمينية دون أي إلتزام من أي جهة كتأمين على السرقة.

ب. التأمين الإجباري:

وهو التأمين الملزم من الدولة من غير إختيار، سواءً كان التأمين جهة عامة تقيمها الدولة أو جهة خاصة كالتأمين الاجتماعي ونظام التقاعد والمعاشات الحكومية كتأمين السيارات.

4- حسب التقسيم العملي للتأمين

من وجهة نظر إدارة العملية التأمينية نجد نوعين للتأمين:

أ. **التأمين على الحياة:**

يتعهد المؤمن في مقابل أقساط محددة بأن يدفع للمؤمن له تعويض عند الوفاة أو عند بلوغ سن محدد، أو أن يدفع راتباً بشكل دوري وذلك بحسب ما يتفق عليه في العقد من قبل الطرفين، ويشمل هذا النوع من التأمين على التأمين لحالة الوفاة والتأمين لحالة البقاء على قيد الحياة والتأمين المختلط[14].

ب. **التأمين العام:**

ويندرج تحت هذا النوع كل أنواع التأمينات الأخرى التي لا ينطبق عليها وصف تأمينات الحياة وأهمها: التأمين ضد خطر السرقة والتأمين الحوادث الشخصية والتأمين ضد أمراض المهنة وإصابات العمل والتأمين البحري وغيرها، أي أنه يغطي تأمين ممتلكات المسؤولية المدنية نحو الغير[15]، والشكل **1** يلخص أنواع التأمين.

الشكل 1: أنواع التأمين

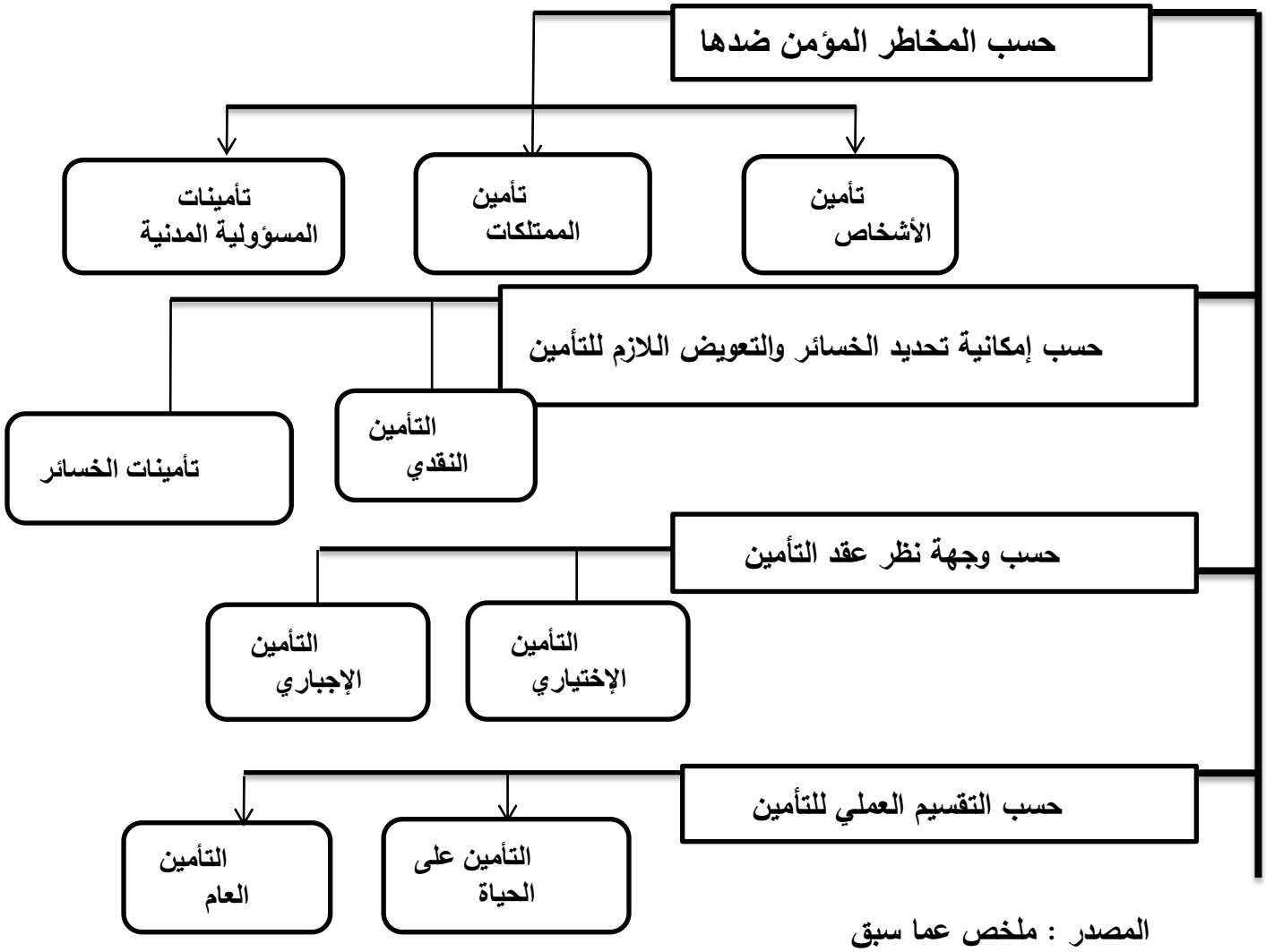

المصدر : ملخص عما سبق

المطلب الثاني: مفاهيم حول عقد التأمين

من خلال هذه النقطة سوف نقوم بتعريف كل من عقد التأمين ، خصائصه و العناصر التي يتميز بها و ذلك كمايلي:

اولا: عقد التأمين

1- تعريف عقد التأمين

عقد التأمين هو العقد الذي بمقتضاه يقوم الطرف الأول (المؤمن) بالإلتزام بدفع تعويض محدد سواءً لشخص المؤمن عليه أو شخص آخر يشترط أن يكون التعويض لصالحه في حال وقوع الخطر، وذلك عند وقوع حادث معين وفي المستقبل يوصف على أنه خطر، مقابل دفع الطرف الثاني مبلغ معين أو عدة مبالغ على شكل أقساط [16].

2- خصائص عقد التأمين

هناك مجموعة من الخصائص تمييز عقد التأمين عن العقود الأخرى، ونذكر منها ما يلي:

أ- **عقد التأمين عقد إحتمالي:** أي أن كلا المتعاقدين لا يستطيعان معرفة مقدار ما يقدمان أو يأخذان، فبالنسبة للمؤمن له ليس بإمكانه معرفة أقساط التأمين التي سوف يدفعها للمؤمن، كذلك هذا الأخير لا يعرف ميعاد ومقدار مبلغ التعويض، فيبقى ذلك متوقعاً على وقوع الضرر والذي على أساسه يحدد مبلغ التعويض[17].

ب-**عقد ملزم الجانبين:** حيث أن المؤمن له يلتزم بدفع الأقساط والمؤمن فيتعهد بتغطية الخطر المؤمن منه ودفع مبلغ التعويض عند تحقق هذا الخطر، فهذا الإلتزام مطلق بالنسبة للمؤمن له ومعلق على شرط تحقق الخطر بالنسبة للمؤمن[18].

ت-**عقد التأمين عقد مستمر:** هو عقد مستمر ممتد فالمؤمن يلتزم طوال مدة سريان عقد التأمين بضمان تغطية الخطر المؤمن منه بصفة مستمرة، وبالنسبة للمؤمن له يلتزم بأداء الأقساط حتى وقوع الخطر أو إنقضاء مدة العقد المبرم[19].

ث-**عقد التأمين عقد إذعان (تعسفي):** أي ذلك العقد الذي يقبل فيه أحد الأطراف بالشروط التي يعرضها الطرف الآخر (الطرف القوي) دون إمكانية مناقشتها، وفي عقد الإذعان المؤمن هو الطرف القوي وهو الذي يملي الشروط مسبقاً، وما على المؤمن له إما القبول والخضوع لهذه الشروط أو رفضها بإستثناء التأمينات الإلزامية[20].

ج- **عقد التأمين عقد مسمى:** أي أنه عقد يخضع لنصوص وأحكام قانونية يعمل بها في حالة وقوع نزاع أو خلاف ينظمها المشرع.

ح- **عقد التأمين عقد معاوضة:** يعني أن كلا المتعاقدين يأخذان مقابل ما يقدمان، المؤمن له يتحصل على مبلغ التعويض في حالة تحقق الخطر، وحتى إذا لم يتحقق الخطر فهو يأخذ مقابل دفعه له الأقساط الحماية والاطمئنان، والمؤمن يأخذ الأقساط[21].

ثانياً: العناصر الأساسية لعقد التأمين

العناصر الأساسية لعقد التأمين تتمثل في:

1- **الخطر**: تعددت تعاريف الخطر لكن يمكن أن نلخص أهمها على أنه حادث إحتمالي الذي لا يرجع تحقيقه لمحض إرادة أحد الطرفين وخاصة المؤمن له[22].

2- **المستفيد أو المؤمن له:** هو الشخص المعرض للخطر سواءً في شخصه أو ممتلكاته أو ذمته المالية، وهو طالب التأمين حيث يلتزم بدفع الأقساط للشركة المؤمنة[23].

3- **المؤمن:** وهو الهيئة أو شركة التأمين التي تستلم أقساط التأمين وتلتزم بالمقابل بدفع قيمة التعويض عندما يتحقق الخطر[24].

4- **قسط التأمين**: وهو المبلغ المرتب على المؤمن له تجاه المؤمن في مقابل تكلفه بالنتائج المترتبة عن الخطر، ويحدد على أساس الإتفاق حيث يشمل جزئين: القسط الصافي الناتج عن المعطيات الإحصائية والثاني المصاريف العامة التي تتحملها شركة التأمين[25].

5- **التعويض**: المبلغ الذي تلتزم شركة التأمين بمقتضى عقد التأمين بدفعه للمؤمن له عند وقوع الخطر المؤمن ضده وتحققه.

المبحث الثاني: ماهية شركات التأمين

تعتبر شركات التأمين شركات مالية إذ تعتبر شركات التأمين أحد مكونات النظام المالي في أي دولة فهي تستعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد إستثمارها لهم مقابل عائد وهذه العملية تعتبر حركة مالية و سوف يتم التطرق من خلال هذا المبحث كل من شركات التأمين ، أنواعها و علاقتها بالمؤشرات الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف شركات التأمين وأنواعها

سوف يتم تسليط الضوء من خلالها على تعريف شركات التأمين ، انواعها من خلال الاشكال القانونية و الاشكال الفنية و كذا علاقة شركات التأمين بالمؤشرات الاقتصادية.

أولا: تعريف شركات التأمين

يمكن تعريفها على أنها منشأة تجارية تهدف لتحقيق الربح، حيث تقوم هذه الشركة أو المنشأة بتجميع الأقساط من المؤمن لهم وإستثمارها في أوجه إستثمارية مضمونة، بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند تحقق المخاطر المؤمن ضدها وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني[26].

ثانيا: أنواع شركات التأمين

يمكن تقسيم شركات التأمين إلى عدة أنواع وهي كالتالي:

1- الأشكال القانونية لشركات التأمين

أ. **شركات مساهمة:**

تكون الملكية في شركات المساهمة أو شركات الأسهم في يد حملة الأسهم العادية، الذين يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى تسيير الشركة ويضع الخطة التأمينية والإستثمارية للشركة ويشرف على تنفيذها، وللمساهمين الحق في الربح الصافي الذي تحققه هذه الشركة، يتميز هذا النوع من الشركات بحجم رأسمالها الكبير وهذا راجع للعدد الكبير من المساهمين فيها[27].

ب. **شركات الصناديق:**

تشبه إلى حد كبير شركات الإستثمار فهي لا تصدر أسهماً، إذ تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها، أما إدارتها فتوكل لخبراء متخصصين في مجال التأمين، حيث أن عائدات إستثماراتها له تأثير كبير فهي تغطي إرتفاع تكلفة التأمين مقارنة بشركات المساهمة[28].

ت. الجمعيات التعاونية:

يقصد بها جمعية المؤلفة من أشخاص تجمعهم فكرة التعاون، تكون بين جماعة من الناس تربطهم روابط المهنة الواحدة، إذ أنها تنشأ برأسمال غير محدود، وتحدد مسؤولية كل عضو وفق قيمة إشتراك كل عضو المحدد[29].

ث. الحكومة كمؤمن:

يمكن للحكومات أن تتدخل لتغطية أخطار الكوارث الطبيعية أو الحروب، فتقوم الدولة بدور المومن إذ تقوم بدورها التأميني بنفسها أو بإسناد هذا العمل لإحدى هيئات التأمين، والهدف هو تحقيق الإستقرار الإجتماعي وتوزيع المداخيل بعدالة وحماية الفراد من العجز والفقر[30].

2- الأشكال الفنية لشركات التأمين

وتنقسم شركات التأمين وفقاُ للشكل الفني إلى نوعين:

أ. شركات التأمين على الحياة:

هي بمثابة وسيط مالي تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم وهم أصحاب وثائق التأمين لحمايتهم ضد المخاطر الناشئة عن الوفاة أو العجز أو الشيخوخة، وفي نفس الوقت تقوم هذه الشركات بإقراض هذه المبالغ إلى مؤسسات الأعمال الأخرى العاملة في المجتمع[31].

ب. شركات التأمين العام:

هذا النوع من التأمين تندرج فيه كل أنواع التأمينات الأخرى التي لا ينطبق عليها وصف تأمينات الحياة وأهمها: التأمين أضرار الممتلكات، التأمين السيارات، تأمين النقل، أي أنه يغطي التأمين الممتلكات المسؤولية المدنية نحو الغير[32].

المطلب الثاني: علاقة شركات التأمين بالمؤشرات الإقتصادية

سوف نقوم بتسليط الضوء على أهم المؤشرات الاقتصادية التي للتأمين علاقة بها و ذلك كما يلي

أولا: التأمين والدخل الوطني

أهمية التأمين في الإقتصاد الوطني تظهر من خلال العلاقة بين مبلغ أقساط التأمين للفرد الواحد والناتج الداخلي الإجمالي، أي نسبة أو حصة إنتاج التأمين من الناتج المحلي الإجمالي للدولة وهو ما يسمى بمعدل الإختراق، بصفة عامة تكون الدول متطورة وأكثر حداثة عندما تكون حصص التأمين في الناتج الداخلي الإجمالي مرتفعة، والعكس تعتبر الدول متخلفة أو أقل تقدماً عندما تكون حصص التأمين في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة لديها[33].

ثانيا: التأمين والتضخم

يعتبر التأمين وسيلة إدخارية جيدة كما يعتبر عنصراً مساعداً في الحد من التضخم، حيث أن زيادة المدخرات تعني تقليل الإنفاق والطلب على السلع والخدمات، مما يحد من التضخم وإرتفاع الأسعار، كذلك فإن الزيادة في الإستثمارات ودعم الإنتاج في القطاعات المختلفة ستؤدي في الأخير إلى المساعدة في زيادة السلع والخدمات المعروضة، وهو ما يعتبر عنصر من العناصر التي تحد من التضخم وإرتفاع الأسعار، وبالتالي يكون لشركات التأمين دور هام في سياسة الحكومات في الحد من التضخم ومواجهته [34].

ثالثا: التأمين وميزان المدفوعات

يمثل التأمين بند من بنود ميزان المدفوعات وبالتحديد في ميزان حركة رؤوس الأموال، حيث تسجل فيه أقساط إعادة التأمين التي تحولها الشركات الوطنية بموجب الإتفاقيات المبرمة مع شركات التأمين في الخارج، كذلك تسيير محفظة الأصول المالية لشركات التأمين، وكذا العمليات المرتبطة بإستثمارات مباشرة تقوم بها شركات إعادة التأمين في الخارج[35].

كما يرتبط تأثير التأمين في ميزان المدفوعات بالعمليات المتعلقة بالإستثمارت المباشرة التي تقوم بها شركات إعادة التأمين الوطنية في الخارج أو شركات إعادة التأمين الأجنبية في الداخل، بالإضافة إلى تحويل إحتياطي التأمين عن فروع الشركات الوطنية الناشطة في السوق الأجنبي[36].

المبحث الثالث: دور شركات التأمين في تنمية الاقتصاد الجزائري

لا يقتصر دور التأمين على حماية الأفراد وممتلكاتهم فقط، بل تقوم بدور هام في تنمية الاقتصاد، ذلك من خلال خدماته المختلفة التي تعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية، سوف نقوم من خلال هذا المبحث دور شركات التأمين في تنمية الاقتصاد من خلال الدور الاجتماعي و الاقتصادي و كذا سوق التأمين و مكانته في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: الدور الاجتماعي و الاقتصادي

سوف يتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى كل من الدور الاقتصادي و الاجتماعي لشركات التأمين في تنمية الاقتصاد و ذلك كمايلي:

أولا: الدور الاجتماعي

1. توفير الأمان والطمأنينة:

يساهم التأمين بقدر كبير في توفير الأمان والطمأنينة في نفوس المؤمن لهم ضد الأخطار التي تصيبهم في أشخاصهم أو ممتلكاتهم أو مسؤولياتهم المدنية سواءً بصورة إجبارية أو بصورة إختيارية[37].

2. خلق فرص عمل:

شركات التأمين أحد القطاعات الاقتصادية الهامة التي تستقطب عدد كبير من الأيدي العاملة من ثم تقلل من البطالة وتزيد من الإنتاج[38].

3. تقديم حلول لبعض المشاكل الاجتماعية:

شركات التأمين وسيلة لمواجهة الخسائر المالية المترتبة على إنقطاع الدخل نتيجة العجز أو الوفاة أو التقاعد، ولم يكن تدخل الحكومات لغرض التأمين الاجتماعي وجعله إجبارياً إلا إعترافاً بأفضلية نظام التأمين لحل تلك المشاكل الاجتماعية المتعلقة بفقد الدخل الأساسي للفرد، الناتج عن مجهود جسماني عضلي أو ذهني[39].

ثانيا: الدور الإقتصادي

1. تمويل وتشجيع القيام بالمشروعات الإقتصادية مختلفة:

تقوم شركات التأمين بتجميع الأموال بواسطة الأقساط، فتلجأ شركات التأمين إلى إستثمار هذه الأموال بتمويل مشاريع إقتصادية مختلفة، وتوفر التأمين في البلاد يشجع على القيام بالمشاريع المختلفة، حيث لم يعد هناك مجال لتردد في إنشاء هذه المشاريع بسبب الخوف من ضياع الأموال المستثمرة فيها نتيجة تحقق الكثير من الأخطار[40].

2. توفير الموارد المالية:

تقوم شركات التأمين بتوفير المواد المالية لأنشطة إستثمارية متعدد يمكن أن تحقق من خلالها عوائد مالية معتبرة، حيث تملك فترة زمنية قد تكون طويلة بين تجميع أقساط التأمين إلى تاريخ إستحقاق مبلغ التأمين، وهذه الفترة الزمنية تمثل فرصة للشركة على منح قروض للأفراد والمنشآت لتمويل أنشطتهم الإقتصادية[41].

3. زيادة الكفاءة الإنتاجية:

تعمل شركات التأمين بالحفاظ على حياة الأفراد الإنتاجية وضمانها للآخرين، يؤدي ذلك إلى بث الطمأنينة في نفوس الأفراد والعاملين في كافة القطاعات الاقتصادية، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية لدى المنتجين والعاملين وبالتالي إستقرار المشروعات[42].

4. تكوين رؤوس الأموال:

تعد شركات التأمين وعاء هاماً من أوعية الإدخار تقليدية، نتيجة تجميعها مبالغ ضخمة من مجموع الأقساط و الاشتراكات التي يقوم بسدادها المؤمن لهم، وتستخدم هذه الأموال في الاستثمارات لتتمكن من دفع التعويضات في المستقبل[43].

5. تدعيم الثقة الإئتمانية والتجارية:

إقراض المشروعات أو رجال الأعمال لا يقوم إلا بوجود تأمين على ممتلكاتهم المرهونة، فالبنوك لا توافق على الإقراض برهنهن العقار مالم تتوفر التغطية التأمينية، كما يلعب التأمين دوراً في تدعيم الثقة التجارية حيث نجد أن تاجر الجملة لا يبيع لتاجر التجزئة إلا إذا تأكد من أن هذا الأخير أمن على بضاعته أو السلعة المنقولة[44].

المطلب الثاني: سوق التأمين في الجزائر ومكانته في الاقتصاد

سوف يتم تسليط الضوء من خلال هذه النقطة على مؤسسات التأمين الناشطة في الاقتصاد الجزائري و كذا تحليل دور قطاع التأمين من خلال النشاط التقني و التعويضات الممنوحة و أخيرا الصعوبات التي تواجه قطاع التأمين.

أولا: مؤسسات التأمين العاملة في الجزائر

في آخر التقرير الصادرة عن مديرية التأمينات ,نلاحظ أن نشاط التأمين في الجزائر ممارس من قبل 24شركة تأمين .هذه الشركات الممارسة للتأمين مقسمة حسب نوع المخاطر ,على النحو التالي[45]:

- ✓01 شركة إعادة التأمين؛
- ✓02 شركات متخصصة في مجال التأمين ,تأمين القرض العقاري ,تأمين قرض التصدير؛
- ✓12 شركة لتأمين الاضرار؛
- ✓08 شركات لتأمين أشخاص؛

يمكن تفصيل ذلك كالتالي:[46]

تغطي التأمينات ثلاث أنواع من نشاطات التأمين وهي:

التأمين المباشر الممارس من قبل شركات التأمين التالية– :

- ✓ 04 شركات عمومية لتأمين الأضرار: CASH– CAAT– CAAR– SAA ؛
- ✓ 06 شركات خاصة لتأمين الأضرار: GAM – 2A – Alliance Assurances – Trust Algéria(البركة والأمان سابقا) – Salama Assurances – CIAR ؛
- ✓ 01 شركة مختلطة لتأمين الأضرار: AXA Algérie Assurance Dommages ؛
- ✓ 02 تعاضديات تأمين: CNMA – MUTUALIST ؛
- ✓ 02 شركات عمومية لتأمين الأشخاص: CAARAMA –: Taamine Life Algérie (TALA) ؛
- ✓ 02 شركات خاصة لتأمين الأشخاص: MACIR VIE – Cardif El Djazair ؛
- ✓ 03 شركات مختلطة لتأمين الأشخاص: AXA Algérie Assurance Vie – SAPS – الجزائرية للحياة (AGLIC).
- ✓ إعادة التأمين المستغلة من قبل الشركة المركزية لإعادة التأمين: CCR

– التأمينات المتخصصة المستغلة من قبل :

- ✓ CAGEX لتأمين قرض التصدير؛
- ✓ SGCI لتأمين القرض العقاري؛

و يبين الجدول **1** تقسيم مختلف شركات التأمين في الجزائر

الجدول 1: تقسيم شركات التأمين في الجزائر

الشركات العمومية	الشركات الخاصة	الشركات المتخصصة	التعاضديات
1- شركات تأمين الأضرار: - الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR). - الشركة الجزائرية للتأمين (SAA). - الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT). - شركة تأمين المحروقات (CASH). **2- شركات تأمين**	**1- شركات تأمين الأضرار:** - شركة الثقة الجزائرية للتأمين (Trust Algérie). - شركة الجزائرية للتأمينات (2a). - شركة التأمين وإعادة التأمين (CIAR). - شركة أليانس للتأمينات (ALLIANCE). - شركة العامة	**1- شركات تأمين الأضرار:** - الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX). - شركة ضمان القرض العقاري (SGCI). **2- شركات إعادة التأمين:** - الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR).	**1- تعاضديات التأمين على الأضرار:** - التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة (MAATEC). - الصندوق الوطني لتعاون الفلاحي (CNMA). **2 -تعاضديات التأمين على الأشخاص:** - شركة التأمين التعاضدي

الأشخاص: - شركة كرامة للتأمينات (CAARAMA). - شركة التأمين على الحياة (TALA).	للتأمينات المتوسطية (GAM). - شركة سلامة للتأمين (SALAMA). - شركة أكسا الجزائر للتأمين على الأضرار (AXA Dommages). **2- شركات تأمين الأشخاص:** - شركة كارديف الجزائر (CARDIF EL DJAZAIR). - شركة مصير للحياة (MACIR Vie). - شركة تأمينات الإحتياط والصحة (SAPS). - شركة أكسا الجزائر للتأمين على الحياة (AXA Vie). - شركة الخليج الجزائرية للتأمين (AGLIC).		(MUTUALIST).

المصدر: مدونة المجلس الوطني للتأمينات (CNA)

1- تحليل دور قطاع التأمين في الاقتصاد الجزائري

نقوم في هذا الجزء بتحليل بيانات وإحصائيات المجلس الوطني للتأمين (CNA) والاتحاد العام لشركات التأمين وإعادة التأمين (UAR)، لسنوات الأخيرة في الفترة 2014-2019، وثم التعرف على أهم الصعوبات التي تعرقل تطور القطاع في الجزائر.

أ- النشاط التقني لشركات التأمين في الجزائر للفترة 2014-2019

سنتطرق في هذه النقطة إلى تحليل النشاط التقني شركات التأمين في الجزائر، وذلك من خلال حجم الإنتاج حسب كل فرع ثم تطور حجم التعويضات المدفوعة للفترة 2014-2019، الجدول والشكل **2** التاليين يوضحان تطور إنتاج التأمين حسب كل فرع.

الجدول 2: إنتاج شركات التأمين في الجزائر حسب كل فرع للفترة 2014-2019

الوحدة: مليون دج

السنوات	2014		2015		2016		2017		2018		2019	
الفروع	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة
تأمين السيارات	65 384	51.7 %	66 248	55.7 %	65 253	54.6 %	65 597	53.7 %	69 033	54.7 %	69 244	47.4 %
تأمين أضرار الممتلكات	41 355	32.7 %	41 211	34.8 %	42 452	35.5 %	45 867	37.6 %	46 611	37 %	51 491	35.2 %
تأمين النقل	6 780	5.4 %	5 724	4.8 %	6 941	5.8 %	5 887	4.8 %	5 847	4.6 %	6 138	4.2 %
التأمين الفلاحي	3 356	2.7 %	3 757	3.2 %	3 371	2.8 %	2 624	2.1 %	2 477	02 %	2 684	1.8 %
تأمين الأشخاص	8 601	6.8 %	10 582	8.2 %	11 533	8.6 %	13 649	9.8 %	12 719	8.9 %	14 330	9.8 %
تأمين القروض	1 032	0.8 %	1 048	01 %	1 423	1.2 %	2 136	1.7 %	2 153	1.7 %	2 292	1.5 %
المجموع	**126 508**	**100 %**	**129 370**	**100 %**	**130 973**	**100 %**	**135 760**	**100 %**	**138 262**	**100 %**	**146 179**	**100 %**

المصدر: تقارير المجلس الوطني للتأمينات (CNA).

الشكل 2: التمثيل النسبي لإنتاج التأمين حسب كل فرع سنة 2019

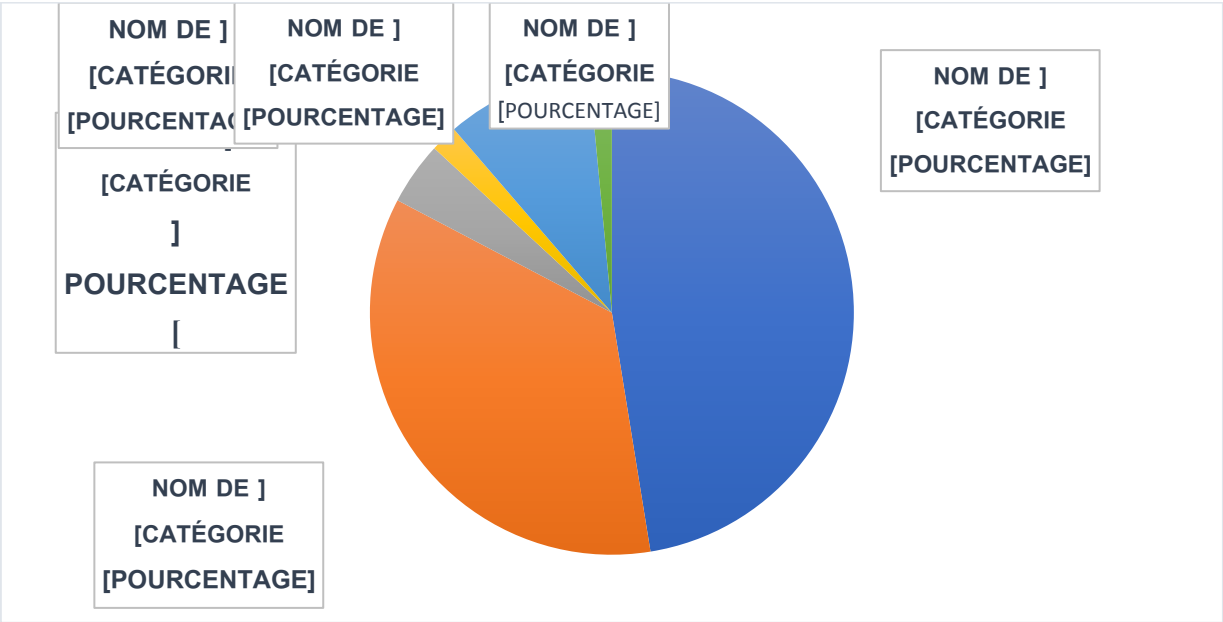

المصدر: بالإعتماد على معطيات الجدول 2.

من خلال الجدول والشكل يتضح لنا الإنتاج النسبي التأمين للفترة 2014–2019، نلاحظ أن أكبر حصة إنتاج في سوق التأمين الجزائري تعود لفرعين كبيرين، وهما فرع تأمين السيارات وفرع تأمين أضرار الممتلكات فهما يستحوذان على نسبة تفوق ال 80% من مجموع الأقساط، حيث بلغ مجموع إنتاج الفرعين 400 مليار دج خلال الفترة 2014–2019، ويرجع سبب هذا الاستحواذ إلى طبيعتها الإلزامية، كما يوضح المنحنى**1** تطور انتاج التأمين خلال 2014–2019

المنحنى 1: تطور إنتاج التأمين للفترة 2014–2019

الوحدة: مليار دج

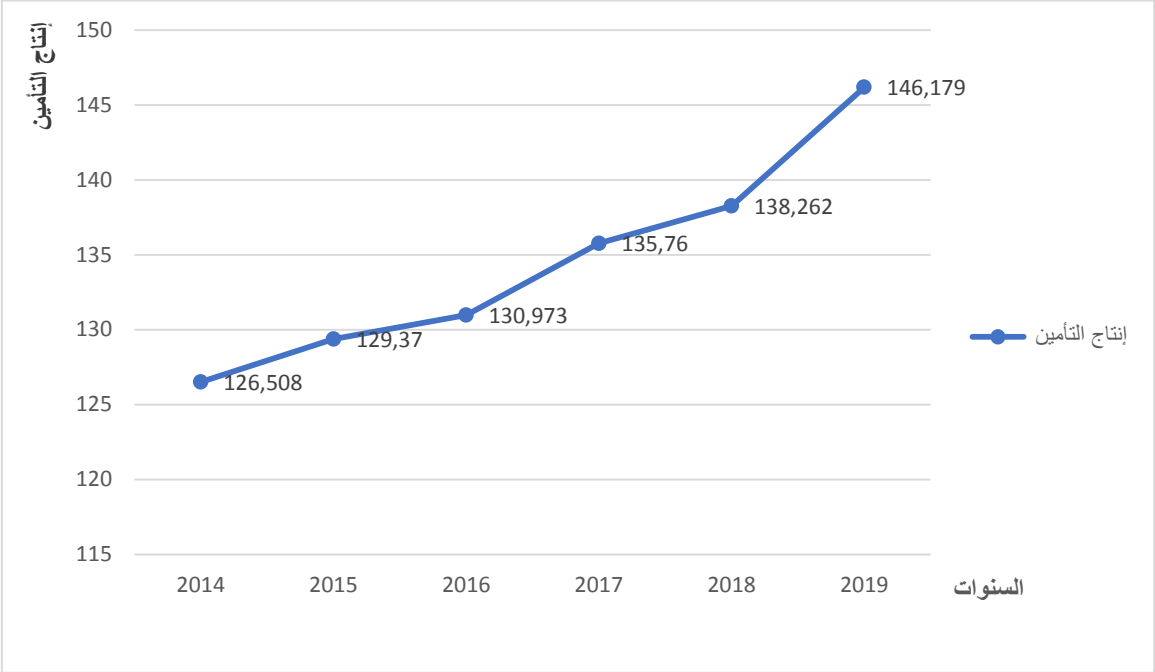

المصدر: الإعتماد على معطيات الجدول 2.

من خلال المنحنى**1** الذي يمثل تطور إنتاج التأمين في الجزائر للفترة 2014–2019، نلاحظ أن رقم أعمال شركات التأمين يتزايد تصاعدياً سنة بعد أخرى، هذا ما يعكس التحسن المستمر لنشاط سوق التأمين في الجزائر من خلال حجم الأقساط التي يحققها كل فرع، إذ حقق مبلغ يقدر بـ 146.2 مليار دج في سنة 2019 بزيادة تقدر بـ 19.7 مليار دج عن سنة 2014 التي بلغ مجموع الأقساط فيها 126.5 مليار دج، وكان سبب ذلك النقاط التالية:

- زيادة حجم أقساط فرع تأمين أضرار الممتلكات بـ 10.1 مليار دج عن سنة 2014، وذلك راجع لزيادة عدد المؤسسات الاقتصادية والصناعية وزيادة حجم الممتلكات العقارية خلال الفترة 2014–2019.
- زيادة حجم أقساط تأمين الأشخاص بـ 5.7 مليار دج خلال الفترة 2014–2019، ويرجع ذلك لتطور خدمات تأمين الأشخاص التي اعتمدت أخيراً وظهور عدة شركات تأمين الحياة.
- حقق فرع السيارات زيادة تقدر بـ 3.9 مليار دج خلال الفترة 2014–2019، وذلك بسبب تطور حظيرة السيارات الذي قدرت بـ 9.2 مليون مركبة سنة 2019 أي بزيادة 4.4 مليون مركبة عن سنة 2014، وبزيادة اشتراكات خدمة التأمين المغطى لكل الأخطار بسبب زيادة حوادث المرور.

ب- تعويضات قطاع التأمين للفترة 2014-2019

من خلال الجدول **3** الذي يوضح تطور حجم التعويضات المدفوعة للفترة 2014-2019، نلاحظ سيطرة فرع تأمين الأضرار على إجمالي حجم التعويضات المدفوعة حيث يفوق نسبة الـ 95% خلال الفترة 2014-2019، ويرجع سبب ذلك لعدد الإشتراكات في هذا النوع من التأمين وبزيادة حوادث المرور وخسائر المؤسسات الإقتصادية والمنتجين، ولتوضيح أكثر قمنا بتمثيل تطور حجم التعويضات المدفوعة خلال الفترة 2014-2019 في الشكل البياني رقم **3.**

الجدول 3: حجم التعويضات المدفوعة للفترة 2014-2019

الوحدة: مليون دج

السنوات	2014		2015		2016		2017		2018		2019	
التعويضات	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة
تأمين الأضرار	61 096	96 %	66 131	96 %	67 934	95.6%	75 492	95.8%	74 115	95.7%	76 404	95.5%
تأمين الأشخاص	2 392	4 %	2 700	4%	3 149	4.4 %	3 292	4.2 %	3 321	4.3 %	3 693	4.6 %
المجموع	**63 488**	**100%**	**68 831**	**100%**	**71 083**	**100 %**	**78 784**	**100 %**	**77 436**	**100%**	**80 097**	**100%**

المصدر: الإعتماد على تقارير المجلس الوطني للتأمينات (CNA).

الشكل 3: تطور حجم التعويضات المدفوعة خلال الفترة 2014–2019

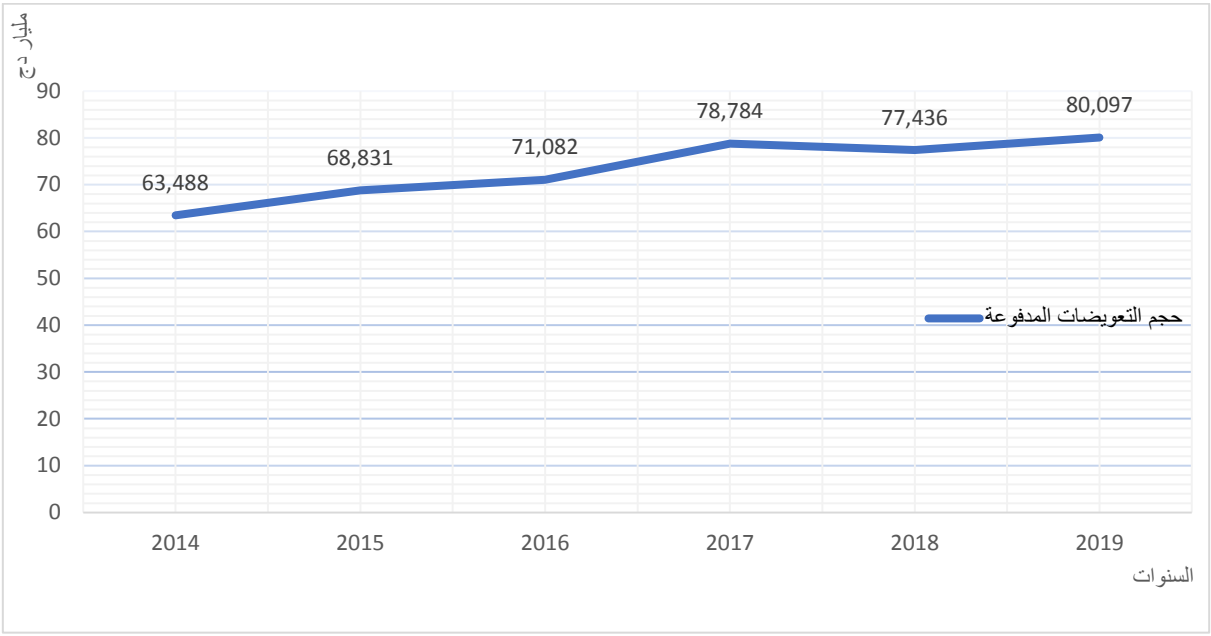

المصدر: الإعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل اللذان يوضحان تطور حجم التعويضات المدفوعة من طرف شركات التأمين في الجزائر للفترة 2014–2019، نلاحظ إرتفاعاً تصاعدياً في حجم التعويضات المدفوعة من سنة 2014 حتى سنة 2017 أين بلغ حجم التعويضات المدفوعة 78 مليار دج، ثم إنخفض سنة 2018 بنسبة ضعيفة بسبب تسوية ملفات المتضررين، ثم إرتفع في سنة 2019 ليصل إلى 80 مليار دج محققاً زيادة قدرت ب 16 مليار دج عن سنة 2014، وهذا ما يعكس مصداقية شركات التأمين الجزائرية في تغطية الخسائر التي يتعرض لها الأفراد والمؤسسات.

من خلال هذا يتضح أن شركات التأمين تساهم في تنمية الإقتصاد الوطني عن طريق توفير بيئة عمل مناسبة وملائمة للمؤسسات الإقتصادية وللمنتجين حيث تشعرهم بالثقة والأمان وهذا ما يرفع من مردوديتهم ويطور خدماتهم، كما أنها تساهم وتشجع الشركات الأجنبية على الإستثمار في الجزائر.

2- مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الإجمالي للفترة 2014–2019

نشاط قطاع التأمين يرتبط إرتباطاً وثيقاً بالنشاط الاقتصادي للدولة، وذلك من خلال معدل الإختراق، حيث يستخدم هذا المؤشر في تحليل مساهمة قطاع التأمين في النمو الإقتصاد الوطني.

أ–معدل إختراق التأمين للفترة 2014–2019

الجدول رقم **4** يوضح معدل اختراق التأمين لكل سنة والذي هو حاصل قسمة رقم الأعمال الإجمالي للتأمين على الناتج الداخلي الإجمالي (PIB) للدولة.

معدل إختراق التأمين= رقم الأعمال الإجمالي/ الناتج الداخلي الإجمالي (PIB)

الجدول 4: تطور معدل إختراق التأمين للفترة 2014–2019

الوحدة: مليون دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رقم الأعمال الإجمالي	126 508	129 370	130 973	135 760	138 262	146 179
الناتج الداخلي الإجمالي (PIB) في الجزائر	213 800	166 000	160 000	167 400	173 800	172 780
معدل إختراق التأمين في الجزائر	0.59 %	0.78 %	0.82 %	0.81 %	0.80 %	0.85 %
متوسط معدل إختراق التأمين العالمي	8.42 %	8.56 %	8.79 %	8.83 %	8.91 %	8.93 %

المصدر: الإعتماد على تقارير المجلس الوطني للتأمينات والبنك العالمي.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع التأمين في الإقتصاد الوطني للفترة 2014–2019 في تصاعد مستمر حتى سنة 2016 أين وصل معدل الإختراق لـ 0.82%، لتبقى في حالة إنخفاض وركود حتى سنة 2018 ثم سجل معدل الإختراق ارتفاع ملحوظ في سنة 2019 ليصل إلى 0.85% كأحسن نسبة تم تسجيلها خلال فترة الدراسة، ولكن رغم تطور إنتاج قطاع التأمين إلا أنه لم يحقق مساهمة معتبرة في الإقتصاد الوطني، حيث لم يبلغ معدل الإختراق نسبة 01% طيلة فترة الدراسة، كما يبين الشكل 4 مقارنة بين معدل الاختراق في الجزائر مع متوسط معدل الاحتراق العالمي خلال الفترة 2014–2019.

الشكل 4: مقارنة بين معدل الإختراق في الجزائر مع متوسط معدل الإختراق العالمي للفترة 2014–2019

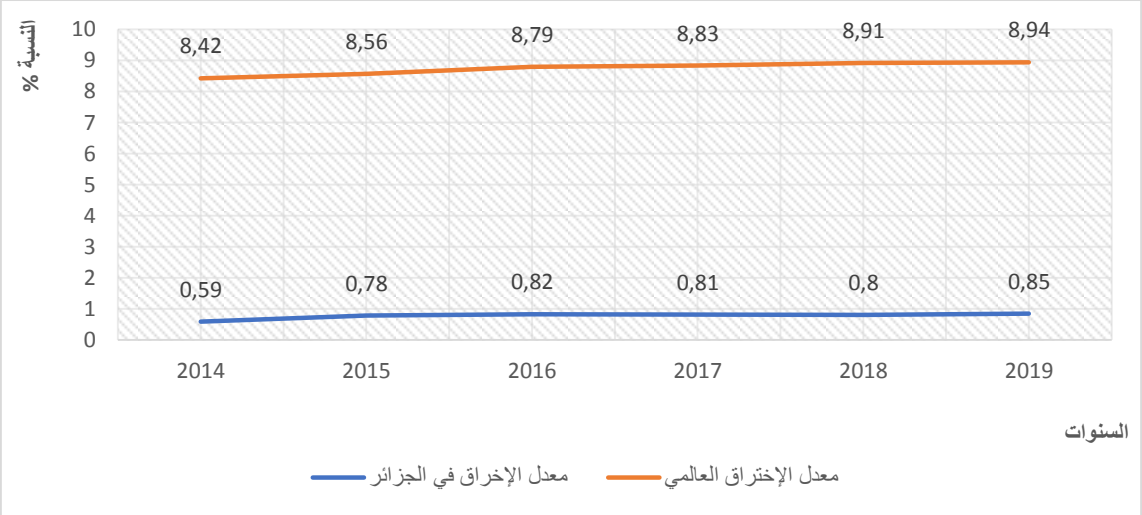

المصدر: الإعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الشكل البياني يتضح أن معدل إختراق التأمين في الجزائر بعيد كل البعد عن معدلات الإختراق التي تحققها دول العالم، حيث أن متوسط معدل الإختراق العالمي يفوق 08% بينما معدل الإختراق في الجزائر لم يتجاوز حتى 01%.

ب– تطور مساهمة التعويضات في الناتج الداخلي الإجمالي للفترة 2014–2019

الجدول رقم 5 يوضح تطور مساهمة التعويضات المدفوعة في الناتج الداخلي الإجمالي للفترة 2014–2019.

الجدول 5: مساهمة التعويضات في الناتج الداخلي الإجمالي للفترة 2014–2019

الوحدة: مليون دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التعويضات	63 488	68 831	71 082	78 784	77 436	80 097
PIB	213 800	166 000	160 000	167 400	173 800	172 780
نسبة المساهمة	0.3 %	0.41 %	0.44 %	0.47 %	0.46 %	0.46 %

المصدر: الإعتماد على المعطيات السابقة.

من خلال الجدول **5** الذي يوضح تطور مساهمة التعويضات قطاع التأمين في الناتج الداخلي الإجمالي (PIB)، نلاحظ أن نسبة مساهمة التعويضات في الناتج الداخلي الإجمالي لم تصل لـ 01% طيلة فترة الدراسة، حيث أن أعلى نسبة سجلت كانت سنة 2017 بـ 0.47% لتبقى في حالت ركود حتى سنة 2019، وهذا ما يعكس ضعف مساهمة تعويضات قطاع التأمين في الناتج الداخلي الإجمالي (PIB).

ثانيا– الصعوبات التي تواجه تطور قطاع التأمين في الجزائر

تواجه شركات التأمين في الجزائر مجموعة من الصعوبات والعوائق التي تحد من تطورها وتأثر على دورها في تنمية الإقتصاد الوطني، ومن أهم هذه الصعوبات ما يلي:

1 – ضعف ديناميكية نمو الإقتصاد الوطني خارج المحروقات:

الإعتماد على المحروقات بشكل أساسي أسفر عنه ضعف البنية الإقتصادية للدولة خاصة مع إنخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة، مما سبب تخلف في النمو الإقتصادي وعدم تنوع القاعدة الإنتاجية.

2 – غياب نظام معلومات وطني موحد خاص بالقطاع:

من خلال الدراسة لاحظنا تضارب في الأرقام المقدمة من طرف شركات التأمين على مواقعها الإلكترونية مع الأرقام الموجودة في تقارير المجلس الوطني للتأمينات (CNA)، وهذا ما يعيق القيام بالدراسات الإقتصادية لتسهيل مأمورية صناع القرار.

3 – دعم والحماية الحكومية وغياب صرامة تطبيق القوانين:

برغم من سن العديد من القوانين والقرارات التي تدعوا الأفراد إلى التأمين ضد الأخطار الناجمة عن الكوارث الطبيعية، إلا أن الحكومة فشلت بإقناعهم بجدوى الإشتراك في هذه الأنواع من التأمينات، لأن المواطن الجزائري إنتشرت لديه ثقافة الإعتماد والإتكال على الدولة، فوجهة نظره أن الحكومة ستتكفل بتوزيع السكنات على المتضررين وستعوض الفلاحين وأصحاب المصانع من الخسائر فلا داعي للإشتراك في هذا النوع من التأمين.

4 – ضعف الدخل الفردي وإنتشار البطالة:

إن إنتشار البطالة وضعف دخل المواطن الجزائري أدى إلى ضعف القدرة الشرائية فأصبح التأمين آخر شيء يفكر فيه، حيث أن المواطن يقبل على التأمينات الإلزامية فقط وهذا ما لاحظناه خلال الدراسة بسيطرة التأمينات الإجبارية على أكثر من 80% من إجمالي إنتاج قطاع التأمين.

5 – قصور الوعي التأميني:

رغم تنوع الخدمات التي تقدمها شركات التأمين في الجزائر وحجم التعويضات التي تدفعها للمتضررين، إلا أنها لم تستطع أن تطور من الثقافة التأمينية لدى المواطن الجزائري، حيث أنه يرى أن التأمين نت الكماليات وأنه نوع من الضرائب المفروضة عليه.

6 – العامل الديني:

إختلاف وتعدد الآراء حول الحكم الشرعي للتأمين، حيث أن الجزائر دولة مسلمة جعل المواطن يلتزم فقط بالتأمينات الإلزامية ويتجنب التأمينات الأخرى.

7 – نقص الإبتكار وإهمال وظيفة التسويق:

عدم تسويق منتجات وخدمات التأمين بالشكل المناسب، فشركات التأمين الجزائرية لا تواكب التطور التكنلوجي الذي وصل إليه العالم، حيث أن جل المواقع الإلكترونية للشركات مواقع تقليدية، ومعظم الشركات

لا تملك تطبيقات إلكترونية خاصة بها لعرض خدماتها ومنجاتها أو حتى التواصل مع زبائنها عبر هواتفهم الذكية.

8 – التأخر في تسوية ملفات المتضررين:

من الأسباب التي تشوه صورة شركات التأمين الجزائرية التباطء في دفع التعويضات للمتضررين، وهذا ما يفقد الثقة لدى المؤمن لهم في نشاط التأمين.

9 – عدم نجاعة هيئات الرقابة والإشراف:

كون قطاع التأمين الجزائري في مراتب متأخرة في سوق التأمين العالمي خلال هذه الفترة الطويلة وضعف مساهمته في تنمية الإقتصاد الوطني، هذا ما يعكس وجود خلل في مهام ووظائف الجهات الرقابية وأجهزة الإشراف في تنظيم القطاع وإعطاء الحلول.

الخاتمة:

تبين وجود العديد من شركات التأمين الناشطة في الجزائر بخدماتها المتنوعة، وتعدد الهيئات التي تشرف عليها وعلى القطاع، وبتحليل دور قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2014–2019) لاحظنا تطور إنتاج قطاع التأمين سنة بعد أخرى حيث تعدى 146 مليار دج سنة 2019 محققاُ زيادة تقدر بـ 19.7 مليار دج عن سنة 2014، وقد كانت أكبر حصة تحت سيطرت فرع السيارات وفرع تأمين أضرار الممتلكات حيث فاقت 80% من إجمالي إنتاج القطاع خلال فترة الدراسة وذلك يرجع لطبيعتهما الإلزامية، لكن وبرغم من هذا التطور تبين من خلال معدل الإختراق ضعف مساهمة القطاع في تنمية الإقتصاد الوطني حيث لم يبلغ 01% طيلة فترة الدراسة وهو بعيد كل البعد عن متوسط معدل الإختراق العالمي الذي يفوق 08%، أما بخصوص التعويضات المدفوعة فقد قدرت بـ 80 مليار دج سنة 2019 وحققت زيادة تقدر بـ 16 مليار دج عن سنة 2014، وبالرغم من هذا التطور إلا أن نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الإجمالي (PIB) لم تصل الـ 01% وهذا ما يعكس ضعف مساهمتها في تنمية الإقتصاد الوطني.

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والإقتراحات، أهمها:

1– يجب على الحكومة إعادة الاهتمام بالقطاع خاصة في الجانب التنظيمي والقانوني وتعزيز الرقابة عليه، علماً أن الإصلاحات التي وضعت مضى عليها مدة طويلة ولم تستطع تحقيق ما كان منتظراً منها.

تطوير جودة خدمات شركات التأمين ومواكبة التطور التكنلوجي، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية تشمل كل التقارير الحديثة لتسوية ملفات المتضررين وعرض الأرقام الحقيقية التي تحققها الشركات، وذلك لتمكين هيئات الرقابة من التحكم في القطاع.

2- محاولة نشر الثقافة التأمينية لدى المواطن الجزائري وإستعادة الثقة منه، والإهتمام بآرائه والتقرب إليهم أكثر.

3- تقوية وتوطيد العلاقة بين وزارة التعليم العالي وقطاع التأمين لتسهيل على الباحثين ومساعدتهم على القيام بدراسات ميدانية على مستوى شركات التأمين، وذلك ما يسهل مأمورية صناع القرار في تطوير القطاع وحل مشاكله.

و لعل هذا الموضوع يستحق المزيد من البحث، فهناك آفاق أخرى للموضوع منها:

1- تحليل الأداء المالي لشركات التأمين.

2- مساهمة شركات التأمين التكافلي في تطوير قطاع التأمين في الجزائر.

3- شركات التأمين و تأثيرها على الأسواق المالية.

الهوامش:

[1] زروقي ابراهيم، بدري عبد المجيد، **دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني ، دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول –" جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير.، يومي03 –04 ديسمبر 2012 .

[2] إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، **دور قطاع التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر،2017، ص10.

[3] الآية رقم (03) **سورة قريش**.

[4] الآية رقم (125) **سورة البقرة**.

[5] سامي عفيفي حاتم، **التأمين الدولي**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية،2006، ص22.

[6] علي بن عبد المحسن التوبجري، **التأمين المعاصر في ميزان الشريعة الإسلامية**، كلية المجتمع، الرياض السعودية، 2009، ص03.

[7] وزارة العدل، **القانون المدني**، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 1999، ص196.

[8] فايز أحمد عبد الرحمان، **التأمين في الإسلام**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص22.

[9] عبد الله الجزيري، محمد نجيب أرسلان، **المنشآت المالية**، مكتب عين الشمس، القاهرة، مصر، 1989، ص304.

[10] عز الدين فلاح، **التأمين**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص64.

[11] مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، **مبادئ التأمين التجاري والإجتماعي**، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص64.

[12] مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، **مرجع سبق ذكره**، ص65.

[13] مرجع سابق الذكر، ص192.

[14] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص67.

[15] عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم، **عقد التأمين**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، 2003، ص194.

[16] مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، **مبادئ التأمين التجاري والإجتماعي**، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر،2003، ص68.

[17] عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم، **مرجع سبق ذكره**، ص249.

[18] معراج جديدي، **مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص61.

[19] عيد أحمد أبوبكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص61.

[20] فايز أحمد عبد الرحمن، **التأمين في الإسلام**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص14.

[21] جورج ريجدا، **إدارة الخطر والتأمين**، ترجمة محمد توفيق اليلقيني إبراهيم محمد مهدي، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2006، ص146.

[22] كاظم الشرفي، **التأمين نظرية وتطبيق**، بغداد، دار الشفيق، 1886، ص203.

[23] عيد أحمد أبوبكر، **مرجع سبق ذكره**، ص92.

[24] عز الدين فلاح، **مرجع سبق ذكره**، ص15.

[25] راشد راشد، **التأمينات البرية الخاصة في ضوء قانون التأمينات الجزائرية المؤرخ في 09 أوت 1980**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص15.

[26] أحمد نور، أحمد بيسوني شحاته، **محاسبة المنشئات المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص86.

[27] مصعب بالي، **مساهمة قطاع التأمين في نمو الإقتصاد الجزائري–دراسة قياسية بإستخدام نموذج (ARDL) للفترة 1980–2016**، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، الجزائر، 2018، ص 80.

[28] حنفي عبد الغفار، **أسواق المال وتمويل المشروعات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص127.

[29] خيرت ضيف، **محاسبة شركات التأمين**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1999، ص05.

[30] عبد العزيز فهمي هيكل، **مقدمة في التأمين**، دار عريب، بيروت، لبنان، 1987، ص118.

[31] عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، **أسواق المال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص168.

[32] عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم، **مرجع سبق ذكره**، ص194.

[33] Jérome yeatman, **Manuel Interntional de L'assurance**, Ecole National d'assurances de paris-ENASS, Economica, Paris, 2005, p 08.

[34] فاتن محمد، سعيد عبد الغني، **التضخم والتأمين**، كلية التجارة–جامعة القاهرة، مصر، 1992، ص44.

[35] إبراهيم زروقي، عبد المجيد بدري، **دور قطاع التأمين في تنمية الإقتصاد الوطني**، مداخلة في الملتقى الدولي السابع حول "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير– تجارب الدول"، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 03–04 ديسمبر 2012، ص07.

[36] Louberge Henri, **Economie et Finance de L'assurance et de La Réassurance**, Dalloz, Paris, 1981, p 85.

[37] عبد الوهاب يوسف أحمد، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص197.

[38] عبد الوهاب يوسف أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص198.

[39] عبد أحمد أبويكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 ، ص117.

[40] عبد أحمد أبويكر، وليد إسماعيل السيفو، **مرجع سبق ذكره**، ص113.

[41] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص190.

[42] عبد الوهاب يوسف أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص198.

[43] **المرجع سابق الذكر**، ص 198.

[44] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **التأمين ورياضياته مع التطبيق على تأمينات الحياة وإعادة التأمين**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان،2003.، ص ص109–110.

[45] Ministère de finance, Direction générale du trésor, Direction des Assurances, **Activité des Assurances en Algérie Année 2017**, Alger,2018, P06.

[46] KPMG, **Guide des Assurances en Algérie Edition 2015**, Alger, Algérie, 2015, p 23.

قائمة المصادر والمراجع:

اولا :السور القرآنية:

1– الآية رقم **(03)** سورة قريش.

2– الآية رقم **(125)** سورة البقرة.

ثانيا: الكتب

1– إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، **دور قطاع التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر،2017.

2– إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **التأمين ورياضياته مع التطبيق على تأمينات الحياة وإعادة التأمين**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان،2003.

3– أحمد نور، أحمد بيسوني شحاته، **محاسبة المنشئات المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986.

4– أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

5– جورج ريجدا، **إدارة الخطر والتأمين**، ترجمة محمد توفيق اليلقيني إبراهيم محمد مهدي، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2006.

6– حنفي عبد الغفار، **أسواق المال وتمويل المشروعات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005،

7– خيرت ضيف، **محاسبة شركات التأمين**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1999.

8- راشد راشد، **التأمينات البرية الخاصة في ضوء قانون التأمينات الجزائرية المؤرخ في 09 أوت 1980**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

9- سامي عفيفي حاتم، **التأمين الدولي**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية،2006.

10- عبد أحمد أبوبكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009

11- عبد العزيز فهمي هيكل، **مقدمة في التأمين**، دار عريب، بيروت، لبنان، 1987.

12- عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، **أسواق المال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

13- عبد الله الجزيري، محمد نجيب أرسلان، **المنشآت المالية**، مكتب عين الشمس، القاهرة، مصر، 1989.

14- عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم، **عقد التأمين**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، 2003.

15- عبد الوهاب يوسف أحمد، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

16- عز الدين فلاح، **التأمين**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

17- علي بن عبد المحسن التوبجري، **التأمين المعاصر في ميزان الشريعة الإسلامية**، كلية المجتمع، الرياض السعودية، 2009.

18- فاتن محمد، سعيد عبد الغني، **التضخم والتأمين**، كلية التجارة–جامعة القاهرة، مصر، 1992.

19- فايز أحمد عبد الرحمان، **التأمين في الإسلام**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2006.

20- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

21- مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، **مبادئ التأمين التجاري والإجتماعي**، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2003.

22- معراج جديدي، **مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

23- Louberge Henri, **Economie et Finance de L'assurance et de La Réassurance**, Dalloz, Paris, 1981

ثالثا: الرسائل والمذكرات:

1. مصعب بالي، **مساهمة قطاع التأمين في نمو الإقتصاد الجزائري–دراسة قياسية بإستخدام نموذج (ARDL) للفترة 1980–2016**، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، الجزائر، 2018.

رابعا: أشغال الملتقيات:

1. زروقي ابراهيم، بدري عبد المجيد، **دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني ، دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول –" جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير.، يومي 03–04 ديسمبر 2012 .

خامسا: التقارير:

1. وزارة العدل، **القانون المدني**، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 1999.

2. Jérome yeatman, **Manuel Interntional de L'assurance**, Ecole National d'assurances de paris-ENASS, Economica, Paris, 2005
3. KPMG, **Guide des Assurances en Algérie Edition 2015**, Alger, Algérie, 2015.
4. Ministère de finance, Direction générale du trésor, Direction des Assurances, **Activité des Assurances en Algérie Année 2017**, Alger,2018.